آليات إدارة المنظمات الدولية غير الحكومية لقضايا حقوق الإنسان

الدكتور/ البار أمين
جامعة العربي التبسي تبسة الجزائر

❖❖❖❖❖❖❖

ملخص:

تلعب المنظمات الدولية الغير حكومية دوراً مهماً في مجال حقوق الانسان، من خلال مراقبتها وتوثيقها للانتهاكات الواقعه على حقوق الانسان، ومن خلال المداخلات التي تقوم بها لدى السلطات المعنية ولدى الرأي العام المحلي والدولي بهدف وضع حد لهذه الانتهاكات، فهي تقوم بدور المراقب الحارس الغيور على حقوق المجتمع وأفراده من تصرفات جائره، وهي تبذل كل جهد في الدفاع عن كل فرد في المجتمع وفق حقوقة المعترف بها، هذا اضافة الى مساهمتها في النضال من اجل توسيع دائرة الحقوق المحمية وتعريفها بدقة، ومن أجل وضع الآليات القانونية لضمانها على أرض الواقع ورفع مستوى وعي المجتمع بها.

Abstract:

The study shows how the non – governemntal organization mechanichsms for the management of humana rights ussues ,the international non-governmental organizations play an important role in the field of human rights ,by monitoring and documenting violations of human rights, It plays the role of guardian, and observer of the rights of the community and its members from the violent actions , and It makes every effort to defend every individual in society in accordance with their recognized rights.

مقدمة:

تلعب المنظمات الدولية غير الحكومية دوراً مهماً في مجال حقوق الانسان، من خلال مراقبتها وتوثيقها للانتهاكات الواقعة على حقوق الانسان، ومن خلال المداخلات التي تقوم بها لدى السلطات المعنية ولدى الرأي العام المحلي والدولي بهدف وضع حدٍّ لهذه الانتهاكات ، فهي تقوم بدور المراقب الحارس الغيور على حقوق المجتمع وأفراده من تصرفات جائرةٍ، وهي تبذل كل جهد في الدفاع عن كل فرد في المجتمع وفق حقوقه المعترف بها، هذا إضافة إلى مساهمتها في النضال من أجل توسيع دائرة الحقوق المحمية وتعريفها بدقة، ومن أجل وضع الآليات القانونية لضمانها على أرض الواقع ورفع مستوى وعي المجتمع بها.

طبيعة الاهتمام لدى المنظمات الدولية غير الحكومية الناشطة في مجال حقوق الإنسان، يحتم عليها العمل من أجل تبني استراتيجيات، وأساليب، تمكنها من تحقيق نتائج أفضل، في مثل هذه القضايا،

فإذا كانت الآلية الأولى: لجنة تقصي الحقائق استراتيجية بيانات ومعلومات فإنّ الثانية: تعزيز دور الرأي العام استراتيجية إعلامية تركز على الإعلان والدعاية والرأي العام، أما الآلية الثالثة لا تقل أهمية عن الآليتين السابقتين ألا وهي: الآلية القانونية والتي تتجسد في محاولة المنظمات الدولية غير الحكومية المهتمة بإدارة قضايا حقوق الإنسان البحث عن صياغة المعاهدات الدولية والمشاركة في إعداد المواثيق الدولية التي تساهم بشكل كبير جدا في حماية وتعزيز وترقية حقوق الإنسان على مختلف المستويات .وسنحاول من خلال هذه الدراسة، التركيز على هذه الآليات وتبيان أهميتها في مجال إدارة المنظمات الدولية غير الحكومية من خلال ثلاث مطالب:

المطلب الأول: لجان تقصي الحقائق.

المطلب الثاني: تعزيز دور الرأي العام الدولي.

المطلب الثالث: صياغة المواثيق والمعاهدات الدولية.

مشكلة الدراسة:

تتمحور مشكلة الدراسة حول أهمية التعرف على الدور الذى تقوم به المنظمات الدولية غير الحكومية في مجال حماية حقوق الإنسان، وآليات إدارتها لقضايا حقوق الإنسان، حيث سنحاول من خلال هذه الدراسة التعرف على تبيان أهمية المنظمات الدولية الغير حكومية في إدارتها لقضايا حقوق الإنسان، وإلى أي مدى ساهم وجود هذه المنظمات في حماية حقوق الإنسان؟ وما هي أبرز آلياتها لإدارة ودعم قضايا حماية حقوق الإنسان؟

تساؤلات الدراسة:

ستحاول الدراسة الإجابة على عدة تساؤلات مرتبطة بشكل مباشر بدور المنظمات الدولية الغير- حكومية في حماية حقوق الانسان، ويمكن بلورة أسئلة الدراسة على النحو التالي:

- ما طبيعة العلاقة بين المنظمات الدولية الغير حكومية وحكومات الدو؟
- ما هو الدور الذي تلعبه هذه المنظمات في مجال حماية حقوق الانسان؟
- ما هي الآليات المتبعة في مجال حماية حقوق الإنسان؟

المطلب الأول

لجان تقصي الحقائق

1- تعريف لجان تقصي الحقائق:

تعتبر لجان تقصي الحقائق، fact finding mission من الأساليب الهامة التي تعتمد علها الدول والمنظمات الدولية وكذا المنظمات الدولية غير الحكومية في العديد من الحالات، لاسيما تلك التي تتعلق بقضايا الفساد، أو النزاع، أو انتهاكات وقعت لحقوق الإنسان .وقد دأبت المجموعة الدولية على اتباع هذا الأسلوب بشكل دائم، نظرا للنتائج التي يحققها في التوصل إلى معرفة الأسباب والكشف عن الحقائق يعرف المركز الدولي للعدالة الانتقالية لجان تقصي الحقائق بأنها:[*(1)]

هيئات للتحقيق ذات طابع مؤقت، ومرخص لها رسميا، يتم إنشاؤها في محاولة لتوضيح معالم فترة سابقة من القمع، أو الصراع، أو الفظائع الانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان ومعالجة ما يستوجب العلاج منها .تمثل هذه اللجان هيئات قضائية كما أنها تنشأ لمدة محددة مسبقا، وتصدر في نهاية مهمتها تقريرا عن النتائج التي توصلت إليها والتي تشمل عادة على اقتراحات وتوصيات الإصلاح في المستقبل، وفي كثير من الأحيان -وللتمييز بين لجنة وأخرى - يتم تسميتها باسم القضية التي تحقق فيها

2- لجان تقصي الحقائق في المنظمات غير الحكومية:

تعد لجان تقصي الحقائق آلية من عدة آليات متاحة للمنظمات غير الحكومية، وتعتمد هذه - سواء منها العاملة على المستوى الوطني أو تلك التي تعمل على المستوى الدولي - بشكل كبير على الدور الهام الذي تضطلع به لجان تقصي الحقائق، فهي قد تبادر في إنشاء هذه اللجان أو تشارك فيها إذا ما طلب منها ذلك.

إتباع المنظمات غير الحكومية بكل أنواعها لهذا الأسلوب في إدارة القضايا التي تدافع عنها، نابع أساسا من عدة أسباب يمكن تلخيصها في ما يلي:

- **الخبرة:** حيث يمكن للمنظمات الدولية غير الحكومية أن تسهم بخبرتها، في نجاح عمل اللجان..
- **التمثيل**: المنظمات بفضل شبكة علاقاتها يمكنها أن تضمن تمثيل الفئات المعنية (مثل الضحايا الذين ينتمون إلى القطاعات المهمشة).
- **الدعم**: تستطيع المنظمات الدولية غير الحكومية أن تساعد اللجان على دعم بنيان المؤسسات السياسية الضعيفة.
- **العلاقات المتبادلة:** العمل مع لجان تقصي الحقائق يمكن أن يؤدي إلى تقوية العلاقات المتبادلة بين مختلف الأطراف المشاركة في هذه اللجان[2].

إنّ لجان تقصي الحقائق كآلية تعتمد عليها المنظمات غير الحكومية في إدارة قضاياها تختلف كثيرا عن غيرها من اللّجان، لاسيما تلك التي تنشؤها الدول، وسبب ذلك يعود لكون لجان تقصي الحقائق التي تشرف عليها المنظمات غير الحكومية خاصة في مجال حقوق الإنسان تحظى بمصداقية أكبر في نظر الرأي العام الوطني والدولي .حيث أن الدول تمارس تأثيرا كبيرا على اللجان التي أنشأتها من أجل أن يكون التقرير الصادر عنها في صالح الدولة ولا يضر بمصالحها لاسيما بمصداقيتها أمام مواطنيها، وكثيرا ما كانت الدولة أو الأجهزة الرسمية التابعة لها طرف من الأطراف المتورطة في ارتكاب الانتهاكات موضوع التحقيق الذي تجريه هذه اللجان، ومع ذلك نجد أن الدولة تسارع إلى إيفاد لجنة تقصي الحقائق من أجل امتصاص غضب الرأي العام المحلي وإعطاء انطباع بأنه ليس لها علاقة بما جرى، ومن هنا كانت مصداقية هذه اللجان أقل من مصداقية لجان تقصي الحقائق التي تنشؤها المنظمات غير الحكومية، والتي تحظى بقبول أكثر وبتغطية إعلامية واسعة حتى أن نتائجها كثيرا ما تكون موضع نقاش الدول والمنظمات الدولية، والتي قد تتبنى في كثير من الحالات التقارير التي تصدر عن هذه اللجان، وسبب ذلك أن تقارير هذه اللجان أكثر شمولا ودقة وأوسع انتشارا من التقارير الحكومية.

3- مراحل عمل لجان تقصي الحقائق:

للتعرف أكثر على أهمية وطبيعة عمل لجان تقصي الحقائق بالنسبة للمنظمات غير الحكومية سنقوم بتقسيم دراستنا لها إلى ثلاث مراحل: مرحلة التحضير للجنة، مرحلة عمل اللجنة، مرحلة ما بعد اللجنة، وسنقوم بتبيان خصائص كل مرحلة بشكل مفصل للوقوف على الدور الذي تقدمه هذه الآلية للمنظمات الدولية غير الحكومية في إدارة قضاياها.

3-1- مرحلة التحضير للّجنة:

تتضمن هذه المرحلة خطوات عديدة أهمها:

- تحديد الصلاحيات، والاختصاصات.
- تعيين، وتوظيف أعضاء اللجنة.
- الاتصال بالأطراف المعنية بمهمة اللجنة.
- التأكيد على التعاون مع باقي المنظمات غير الحكومية (التشبيك).

3-1-1- تحديد الصلاحيات والاختصاصات:

إذ يجب على اللجنة أن تحدد اختصاصاها منذ البداية وقبل الشروع في عملها وأن تكون هذه الصلاحيات واضحة، إذ أن بعض الجوانب يستحيل تعديلها في مراحل لاحقة من مراحل اللجنة، مثال ذلك أنه في نهاية التحقيقات التي قامت بها لجنة تقصي الحقائق في غواتيمالا ضغطت بعض المنظمات غير الحكومية على اللجنة من أجل الإعلان عن أسماء مرتكبي الانتهاكات، الأمر الذي يمثل مخالفة لصلاحياتها واختصاصاتها التي وضعتها في البداية، وبالتالي تم رفض طلبها لذلك فإن هذه الخطوة ذات أهمية كبيرة في تشكيل لجنة تقصي الحقائق، فهي التي تحدد كيفية عملها، كما تنص على الأهداف التي ترمي إلى تحقيقها، وذلك عبر تحديد الأطر الزمنية والقانونية، والسياسية للتحقيقات التي تجريها ومن أمثلة لصلاحيات الهامة التي تركز لجان تقصي الحقائق على ضرورة توفرها نذكر ما يلي:

- سلطة استدعاء الشهود.
- صلاحيات التفتيش والضبط.
- صلاحيات حماية الشهود.
- صلاحية تقديم التقارير ووضع التوصيات .
- القدرة على توسعة التحقيق بما يخدم مسار عمل اللجنة [3].

3-1-2- تعيين وتوظيف أعضاء اللجنة :

عند تعيين أعضاء لجان تقصي الحقائق والعاملين بها، لابد من مراعاة عدة أمور منها ضرورة التكافؤ بين الجنسين (التأكيد على مدى التزام المنظمات غير الحكومية بقضايا النوع الاجتماعي)، إذ يعتبر هذا الشرط من الأسباب التي تساعد على نجاح مهمة اللجنة فوجود المرأة ضمن هذه اللجان سيسهل عملية التواصل مع الضحايا والشهود لاسيما من النساء والأطفال وتكمن أهمية الاختيار السليم لأعضاء اللجنة في:

- الشمولية، والشفافية المعقولة.
- إضفاء المزيد من المشروعية على عمل اللجنة.
- احترام أراء الضحايا.
- الالتزام بالضوابط القانونية القائمة.
- اختيار أعضاء يتمتعون بأعلى قدر من الاحترام.
- اختيار أعضاء يأخذون المهمة الاخلاقية الواقعة على عاتق اللجنة مأخذ الجد، ويتحلون بالمثابرة وحسن الاستماع.

من هنا نستنتج أن عملية اختيار الأعضاء على قدر كبير من الأهمية، فهم يمثلون واجهة اللجنة، وبالتالي مصداقيتها، ومدى إحساسها بالمسؤولية في آداء عملها، وإصدار تقريرها يتوقف على نوعية أعضائها فمثلا :لجنة الاستقبال والحقيقة والمصالحة في تيمور الشرقية كان فيها ستة من الأعضاء السبعة المكونين لها ذوي خبرة واسعة في مجال العمل مع المجتمع المدني، وبخاصة مع المنظمات غير الحكومية، وهذا الأمر كان له أثر على نجاح مهمة اللجنة.

3-1-3- الاتصال بالأطراف المعنية بمهمة اللجنة:

من المهم تحديد الأطراف المعنية بعمل اللجنة منذ البداية وتحديد طبيعة العلاقة معهم وحدود كل طرف، وأهم الأطراف التي تكون على صلة بعمل اللجنة بصفة عامة وفي مجال حقوق الإنسان نجد أنّ أهم الأطراف المشاركة في عمل اللجنة هي(4):

- منظمات حقوق الإنسان الحكومية وغير الحكومية، المحلية والدولية.
- المنظمات المعنية بتسوية الصراعات.
- منظمات مساندة الضحايا.
- منظمات الصحة النفسية.
- المنظمات العمالية.
- المنظمات المعنية بحقوق المرأة.
- المنظمات الأكاديمية والبحثية.
- المؤسسات الدينية.

3-1-4- التأكيد على التعاون مع باقي المنظمات غير الحكومية (التشبيك):

عند التحضير لإنشاء لجنة تقصي الحقائق، لابد من أن تتوافر التعبئة الكافية، لكل نشاطات اللجنة، ولا يمكن لمنظمة غير حكومية واحدة أن تقوم بكل شيء، لاسيما إذا ما كانت مواردها غير كافية، بالتالي لابد لها من أن تتعاون مع منظمات أخرى، وهذا من شأنه أن يسهل مهمتها، ويوفر لها العديد من القدرات والموارد، كزيادة الثقة .توفر المهارات الجديدة والخبرات العالية، تساعد في تحقيق نتائج أفضل، لكن لابد من أن يكون هناك مستوى كاف من التوافق فيما بينها، لأنّ حسن إدارة عملية التشاور بين هذه المنظمات يرفع من مستوى الفعالية والتأثير، ويشجع المنظمات غير الحكومية التي لم تكن تتوقع نقاشا حول لجنة تقصي الحقائق، على المشاركة الإيجابية في هذه العملية(5).

مثل هذا التعاون والتنسيق بين المنظمات غير الحكومية أو ما يعرف بالتشبيك، أصبح من المميزات الهامة للمنظمات غير الحكومية لاسيما منها الدولية، إلاّ أنّ هذا التنسيق والتعاون لابد له من شروط فيجب على هذا الائتلاف الذي جمع أكثر من منظمة غير حكومية، أن يتسم بالمشاركة الواسعة، والمتكافئة، فلو اتخذت منظمة واحدة موقع الصدارة في سياق عملية الربط، فإنّ ذلك سوف يكسب لجنة تقصي الحقائق القدرة على تحقيق أهدافها.

عملية التشاور بين المنظمات غير الحكومية التي تضمن التمثيل العريض والمتكافئ لمختلف قطاعات المجتمع، وتعترف بالمطالب الاجتماعية الرئيسية، يمكن أن تصبح أداة لا غنى عنها في أي لجنة لتقصي الحقائق فهذه العملية توفر:

- **الفعالية:** زيادة الفعالية من خلال الاستفادة القصوى من الموارد المتاحة.
- **التمثيل:** أي تمثيل المصالح المتعددة للأطراف المعنية بقضية التحقيق.
- **الاتصال:** أي تحسين سبل الاتصال بين اللجنة والمنظمات غير الحكومية والمواطنين.
- **إدارة العلاقات:** بمعنى تقليل الخلافات إلى أدنى حد لها ومعالجتها.
- **الشرعية:** دعم شرعية اللجنة وبناء الثقة وتوطيد ركائز المجتمع المدني.
- **الإعلان:** إعطاء المجتمع المدني صوتا مسموعا.
- **التوعية:** إلمام المنظمات بكل المعلومات، وإحاطة الغير بجوانب عملية لجنة تقصي الحقائق.

3-2- مرحلة عمل اللجنة:

بعد الانتهاء من مرحلة التحضير للجنة وتوفير مختلف الشروط من أجل نجاحها، تأتي المرحلة الموالية وهي بداية عمل اللجنة .وبدورها تتميز هذه المرحلة بخطوات مختلفة أهمها:

3-2-1- تحقيق التواصل وإقامة العلاقات:

كما ذكرنا سابقا أن المنظمات غير الحكومية تحرص كثيرا على الاتصال بالأطراف المختلفة، من أجل التنسيق معها وزيادة مواردها، وفي هذه المرحلة يكون التنسيق على مستوى عال، حيث تتشاور المنظمات فيما بينها وتوزع المهام كما تكون هذه العلاقات بين أعضاء لجنة تقصي الحقائق وكذا الضحايا والشهود إضافة إلى الإعلام، وتترجم هذه العلاقات في عقد اجتماعات دورية، والمقابلات، وتسجيل كل المحادثات بما يمكن لجنة التحقيق من الحصول على المعلومات.

3-2-2- جمع وتحليل المعلومات:

تشكل المعلومات عنصرا هاما وفعالا لنجاح عمل أي لجنة تقصي حقائق، فهذه المعلومات تعتبر أرضية انطلاق لها وكذا أرضية الوصول، فهي تبدأ عملها بجمع المعلومات التي تحتاجها من أجل الكشف عن الانتهاكات كما أنها تقدّم في نهاية عملها معلومات كافية لتفسير حجم هذه الانتهاكات والمتسبب فيها*[6]، لذلك فقد أولت المنظمات الدولية غير الحكومية أولوية كبيرة لها في أداء عملها خاصة عبر لجنة تقصي الحقائق التي تنشئها [7].

- المتاحف والمحفوظات الوطنية.
- المنظمات الدولية والحكومات الوطنية.
- المواد المرخص بالاطلاع العام عليها في ظل القوانين الوطنية والدولية الخاصة بحرية المعلومات.

تختلف لجان تقصي الحقائق المنشاة عن بعضها البعض في نوعية المعلومات التي تعتمد عليها فمثلا لجنة التحقيق التي أنشأت في البيرو استخدمت معلومات مستقاة من الشرطة والجيش، لكنها لم تعتمد على المحاكم كمصدر للمعلومات بسبب أن القانون في البيرو لا يسمح بالاطلاع على الملفات القضائية المفتوحة، من هنا نجد أن مصدر المعلومات للمنظمات غير الحكومية في ما يتعلق بلجان تقصي الحقائق تختلف تبعا لنوع هذه اللجنة والقوانين التي تعمل وفقها.

تحديد مصادر المعلومات هام جدا لعمل اللجنة، لكن هناك شروط أخرى في عملية الجمع وهي نوعية المعلومات التي يجب أن تكون صحيحة ودقيقة وأن تكون صيغة تدوينها، وقواعد بياناتها مع متطلبات اللجنة ونظم معلوماتها، وهذا ما يؤدي إلى تقليل الجهد، والوقت الكبير المنفق في تنظيم المعلومات وتبويبها.بعد عملية جمع المعلومات يتم تحليلها والتأكد من صحتها بناء على التحريات التي تجريها اللجنة والمقابلات التي تكون مع الضحايا أو صناع القرار كما يتم في هذه المرحلة نشر المعلومات والتي لا تقل أهمية عن عملية جمع المعلومات .وتتمثل أهمية هذه العملية بالنسبة للمنظمات غير الحكومية في:

- الدعاية لجهود اللجنة.
- الإعلان عن عمل المنظمات غير الحكومية، وحجم مشاركتها في اللجنة.
- توعية الرأي العام.
- تدريب العاملين في اللجنة.

إنّ المعلومات على قدر كبير من الأهمية في نجاح عمل أي لجنة لتقصي الحقائق، وهي تتفاوت من حيث نوعية المعلومات التي يتم نشرها من قبل لجنة تقصي الحقائق حسب المرحلة التي تمر بها اللجنة بين مرحلة التحضير أو مرحلة عمل اللجنة أو مرحلة ما بعد اللجنة والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم :(2): مراحل لجنة تقصي الحقائق ونوع المعلومات التي يتم التركيز عليها

المرحلة	نوع المعلومات ومجال تركيزها
التحضير والإعداد للجنة	التركيز على نوع المعلومات المحصل عليها
أثناء عمل اللجنة	التركيز على التنسيق وطرق نشر المعلومات
نهاية عمل اللجنة	التركيز على ضمان تلقي المعلومات في الوقت المناسب للتأثير على التقرير النهائي

المصدر:من إعداد الطالب الباحث

3-3- مرحلة ما بعد اللجنة:

المرحلة الثالثة لعمل لجنة تقصي الحقائق :تمّثل مرحلة النتائج التي توصلت إليها اللجنة بعد عمليات التحقيق التي قامت بها ويتم التركيز في هذه المرحلة على النقاط التالية:

- مساعدة الضحايا الذين تعرضوا للانتهاكات وأثبتت التحقيقات حجم المعاناة التي مرت بهم.
- توعية الرأي العام، خاصة بمدى النشاط والجهد الذي بذلته لجنة تقصي الحقائق؛ للوصول إلى الحقيقة.
- العمل على تخليد ذكرى الضحايا الذين قضوا في الأحداث.
- تقييم اللجنة، ومتابعة تنفيذ توصياتها.
- إقامة ورشات عمل، لمناقشة أداء اللجنة والعراقيل التي واجهتها.
- ضمان بقاء الاهتمام الإعلامي باللجنة.
- التصدي لمختلف وجهات النظر التي تابعت عمل اللجنة، لاسيما الانتقادات التي كثيرا ما تتعرض لها أي لجنة للتقصي. فمرحلة ما بعد اللجنة أو مرحلة النتائج تركز فيها اللجنة أولا على تبيان ظروف العمل التي ميزت أداءها، وتبيان حجم الصعوبات التي اعترضتها، وتتمثل أهم الخطوات التي تميز هذه المرحلة في:

3-3-1- إعداد ونشر التقرير النهائي للجنة:

أهم ما يميز هذه المرحلة هي التقرير النهائي الذي تصدره اللجنة في نهاية عملها، وتحرص المنظمات غير الحكومية على نشر ما جاء في هذا التقرير على نطاق واسع، ويساعدها في ذلك امتلاكها للقدرات الكافية في مجال الإعلان والتواصل مع الرأي العام الوطني والدولي وكذا العالمي ومختلف وسائط الاتصال، وقد تواجه المنظمات غير الحكومية صعوبات في هذه الخطوة لاسيما من طرف الحكومات، التي قد ترفض التقرير أو تتحفظ على نشره بشكل كامل، لدواعي أمنية أو اجتماعية حسب وجهة نظرها وكثيرا ما يكون مثل هذا الموقف في قضايا الانتهاكات التي تمس حقوق الإنسان في المناطق ذات التركيبة العرقية المعقدة، وهنا لابد على المنظمات الدولية غير الحكومية التصدي لمثل هذه المواقف وأن تعمل بكل ما لديها من قدرات وموارد من أجل نشر التقرير الذي أعدته[8].

تختلف طرق عرض المعلومات المحصل عليها بعد نهاية عمل لجنة تقصي الحقائق، إذ تعمل اللجنة على نشر المعلومات التي تحصلت عليها والتي جاءت في تقريرها النهائي تبعا لـ:

- الصلاحيات التي منحت للجنة منذ بداية تشكلها، هي التي تحدد سقف المعلومات التي يمكن للجنة نشرها.
- نوع الجمهور الذي تخاطبه اللجنة حيث تستخدم لجنة تقصي الحقائق وسائل الاتصال تبعا للجمهور الذي تخاطبه حيث تعتمد على:
- استخدام العرض التقدمي: يكون الاعتماد على هذه الوسيلة عند عرض التقرير على صناع السياسات والمسؤولين الحكوميين.
- الاعتماد على الكتب المرشدة: وذلك عند التعاون مع المنظمات غير الحكومية وهذا لعرض النتائج التي تم التوصل إليها وكذا الآليات التي تم استخدامها في عمل اللجنة والتي ستكون متاحة لجميع

المنظمات غير الحكومية الأخرى التي تستخدمها في برامجها التدريبية المختلفة، كما تقوم بدراسات وتحليلات لتقييم أداء اللجنة.

- الاعتماد على وسائل الاتصال المتاحة بشكل سهل مثل تسجيلات الفيديو: ويتم اللجوء إلى مثل هذه الوسائل عند عرض التقرير على الضحايا والمجتمعات المحلية والرأي العام الوطني.

3-3-2- وضع استراتيجيات لدعم الضحايا:

وتتم هذه الخطوة عبر:

- مواصلة الكشف عن الحقائق.
- تحريك الدعاوى القضائية .
- تقديم التعويض، والإنصاف.
- تقديم الدعم النفسي، والاجتماعي.

مما سبق نجد أن المنظمات الدولية غير الحكومية تركز في لجان تقصي الحقائق ليس على النتائج فقط، بل تحاول البحث عن أفضل الطرق لمساعدة الضحايا، والتخفيف من حجم معاناتهم لاسيما في مجال حقوق الإنسان أين تركز المنظمات الدولية غير الحكومية الناشطة في هذا المجال على تحريك دعاوى قضائية ضد المنتهكين لهذه الحقوق وتقديم المساعدة القانونية والمشورة اللازمة للضحايا سيما وأنّ خبرتها في هذا المجال كبيرة، ناهيك عن الدعم النفسي والاجتماعي الذي توفره هذه المنظمات للضحايا.

3-3-3- تقييم أداء اللجنة:

من خلال هذه الخطوة، تركز المنظمات غير الحكومية على أمرين أساسيين:

- عملية توثيق النتائج التي توصلت إليها اللجنة: وتكمن أهمية هذه الخطوة، في الحيلولة دون حدوث فجوة معلوماتية مع اللجان التي ستأتي بعد هذه اللجنة.

- تبيان نقاط الضعف والقوة في آداء اللجنة: وذلك من أجل العمل على تحسين أدائها مستقبلا لجنة تقصي الحقائق كأسلوب تستخدمه المنظمات الدولية غير الحكومية في إدارة قضاياها لاسيما قضايا حقوق الإنسان، هي آلية فعالة جدا، وكثيرة الاستخدام، نظرا لما تحققه من نتائج تساعد هذه المنظمات على ضمان أن تتحرى الدقة، والوقوف الدائم والمباشر على مختلف الانتهاكات التي تتعرض لها حقوق الإنسان، وأين ما كانت تلك الانتهاكات .فلجنة تقصي الحقائق توفر للمنظمات الدولية غير الحكومية جميع الشروط لموضوعية التي تحتاجها في إدارة قضايا حقوق الإنسان من خلال[9]:

التحضير والإعداد الجيد للموارد، الأداء الفعال، ومصداقية النتائج إلا أنّ هذه العوامل وحدها غير كافية لنجاح عمل لجنة تقصي الحقائق، إذ توجد هناك عوامل أخرى تساهم في تعزيز دور هذه اللجان وضمان أداء جيد وتتمثل هذه العوامل في:

- **وجود مطلب اجتماعي واضح ومحدد :**

أي أن يقتنع الضحايا، وصناع الرأي والقرار، أنّ الانتهاكات التي وقعت لحقوق الإنسان في بلدهم تستوجب إنشاء لجنة تقصي الحقائق، والتي في مقدورها أن تكشف حجم الانتهاكات والمتسببين فيها في الماضي أو الحاضر.

- **الإرادة السياسية:**

إنّ عمل المنظمات غير الحكومية في أي مجال وعبر مختلف الآليات يحتاج إلى تعاون وتنسيق مع الدول والحكومات، فهذه الأخيرة تعتبر من العوامل المساعدة على نجاح عمل لجنة تقصي لحقائق، فالتنسيق معها قد يكون في معظم الأحيان لصالح عمل لجان تقصي الحقائق شرط أن يكون في حدود ما تقبل به المنظمات غير الحكومية، ولا يكون من باب التدخل في عملها، من أجل التأثير على سياستها تجاه إدارة قضايا حقوق الإنسان التي تعتبر من القضايا الحساسة للدول.

- **إحكام صياغة الصلاحيات والاختصاصات:**

إنّ هذا العامل يمثل الشق القانوني الهام في عمل لجنة تقصي الحقائق ويرتبط أيضا بالعامل السابق، أي مدى مساندة الدولة والسلطات الرسمية لعمل اللجنة بحيث تمنحها الصلاحيات الكافية كما تقوم بتسهيل نجاح عملها دون التدخل في صلاحياتها أو الضغط على أعضائها أو إعاقة عملها بموجب قوانينها الداخلية.

- **المعلومات المتاحة:**

لابد على المنظمات غير الحكومية المنشأة لهذه اللجان أو المشاركة فيها مع أطراف أخرى أن تقدم المعلومات الكافية، وأن تكشف الحقائق دون أي تردد وبشكل كاف ومتاح للرأي العام.

- **توافر الموارد الكافية:**

إنّ هذا العامل يكون على مستويين:

مستوى المنظمات الدولية غير الحكومية: بحيث تكون الميزانية التي أعدتها المنظمة كافية، إضافة إلى نوعية الأعضاء الذين تم اختيارهم من قبلها.

- **على مستوى الدولة (التي تعمل داخلها اللجنة):**

وهذا عبر السماح للجنة بالتحرك كيفما تشاء دون الضغط عليها، أو التدخل في شؤونها، وأهم شيء هو عنصر الأمن لأعضاء اللجنة، فكثيرا ما تنشط مثل هذه اللجان في أماكن حساسة، وغير آمنة أو تشهد حالة طوارئ فهنا يكون لزاما على الدولة أن تحمي أعضاء اللجنة من أي اعتداء[(10)].

المطلب الثاني

تعزيز دور الرأي العام الدولي

1- تعريف الرأي العام:

اكتسب الرأي العام الدولي أهمية كبيرة، فالعلاقات الدولية تتأثر بشكل متزايد بالرأي العام الدولي، لاسيما مع تنامي ظاهرة العولمة التي طرحت قضايا عديدة، وأتاحت المجال لتدخل الرأي العام الدولي ليتناول

القضايا التي أفرزتها مثل: قضايا ترقية وحماية حقوق الإنسان، البيئة، التمييز العنصري، منع عمالة الأطفال، الإرهاب....

يشكل الرأي العام بمختلف مستوياته الوطني، والدولي، والعالمي، عاملا مهما في نجاح إدارة المنظمات الدولية غير الحكومية لمختلف القضايا التي تهتم بها سواء في مجال التنمية الاقتصادية، أو مجال حقوق الإنسان، أو في مجالات أخرى .تنبع قوة الرأي العام في المجتمع المدني وبخاصة في المنظمات الدولية غير الحكومية في كونه بات مشاركا في حوار السياسة العالمي (Global Policy Dialogue)[11] لأن معظم نشاط هذه المنظمات مستقى من اهتمامات الرأي العام كما تعبر اهتماماتها عن اهتمامات هذا الرأي، بالتالي فهي تسعى من أجل تحقيق هدفين أساسيين:

1-1- إما أن تعبر عن اهتماماته وتوجهاته وطموحاته

1-2- تعتمد عليه في نجاح نشاطاتها ومختلف عملياتها عن طريق الضغط الذي يمارسه على الحكومات والهيئات الرسمية المختلفة، مما ينعكس ايجابيا على نجاح حملاتها، أي ثمة تأثير وتأثر بين هذه المنظمات والرأي العام وسنعرض إلى الدور الايجابي الذي يلعبه الرأي العام في نجاح إدارة المنظمات الدولية غير الحكومية لقضايا حقوق الإنسان بشكل مفصل خلال هذا المطلب.

يعرف الرأي العام على أنه: موقف الجماهير نحو القضايا العامة في المجتمع، التي تحيط بها بصورة مباشرة أو غير مباشرة في فترة معينة. ويعتبر الرأي العام اليوم عنصرا ضروريا لنجاح الأنظمة الديمقراطية، فهو يعبر عن وجهة نظر المواطنين ولا يمكن للحكومات تجاهله إذ له القدرة على تعزيز سلطة الأنظمة والقدرة أيضا على إسقاطها، لذلك فإنّ الكثير من الدارسين في هذا المجال يرون بأن قوة النظام الديمقراطي تكمن في احترام توجهات الرأي العام، لأن توجهات المواطنين تساعد الأنظمة الديمقراطية على حل مشاكلها فهي تخلق أرضية للحوار والتفاعل بين المواطنين وأنظمتهم أي بين القمة والقاعدة من هنا فإنّ أهمية الرأي العام تكمن في أنه:

- مرشد للحكومة:

يعمل الرأي العام كمرشد للحكومة في احترام المؤسسات السياسية.

- يساعد في تشريع القوانين:

لأن الحكومة هي دائما تحت أنظار الرأي العام، فكل القوانين والقرارات التي تصدرها يتعاطى معها الرأي العام فيدعمها أو يمارس الضغط من أجل تغييرها أو إلغائها، وبالتالي فهو يساعد الحكومة في تبني القوانين التي ترضى بقبول المواطنين[12].

- يراقب:

فالرأي العام يعمل كلجنة للمراقبة، فهو يراقب أداء الحكومة وينتقد سياساتها الخاطئة ويعمل بمثابة جهاز إنذار للحكومة.

- يحمي الحقوق، والحريات:

الرأي العام يؤدي دور الحافظ والحامي لحقوق وحريات المواطنين ففي الدول الديمقراطية، يحظى الأفراد بالحق في النقد والدعم للحكومة بطريقتهم الخاصة.

هذا عن أهمية الرأي العام بالنسبة للدول .أما عن أهمية الرأي العام للمنظمات الدولية غير الحكومية فهي أهمية كبيرة. ومن الاستراتيجيات الرئيسية التي طورتها المنظمات الدولية غير الحكومية هي التركيز على صناع السياسة والقرار وكذا وسائل الإعلام المختلفة والرأي العام. فالمنظمات الدولية غير الحكومية الأكثر فاعلية لا تسع لقيادة الرأي العام بقدر ما تسعى من أجل إيجاد توافق مع مواقف الرأي العام.

1-3- أهمية الرأي العام للمنظمات الدولية غير الحكومية:

لقد أدركت المنظمات غير الحكومية مبكرا الدور الذي يلعبه الرأي العام في دعم مختلف النشاطات التي تقوم بها، والقضايا التي تدافع عنها، لذلك عمدت إلى استخدام وسائل الاتصال من أجل التأثير على توجهاته، وتركز المنظمات الدولية غير الحكومية بشكل كبير على إصدار التقارير،كنوع من الرصد والمتابعة لأوضاع حقوق الإنسان، وكذا نوع من التأثير الذي تركز عليه هذه المنظمات لتوجيه أراء وانطباعات الرأي العام .وتختلف التقارير التي تصدرها المنظمات غير الحكومية بين تقارير نوعية وأخرى سنوية.

- **التقارير النوعية:**

تخصص لمتابعة قضية من القضايا على مدى فترة طويلة نسبيا ما يسمح للمنظمة من الخروج بنتائج وتقييم دقيق لوضع حقوق الإنسان.

- **التقارير السنوية:**

تبرز وضع حقوق الإنسان في مختلف الدول التي فروعها وأجهزة تابعة للمنظمة، ما يمكنها من فضح الانتهاكات، وتعبئة الرأي العام الدولي ضد تلك الحكومة لوقف تعسفاتها.

اهتمام المنظمات الدولية غير الحكومية بالرأي العام يندرج انطلاقا من الاهتمام بالمعلومات وخاصة نشر المعلومات وفي هذا الصدد نذكر الأنواع الرئيسية للمعلومات وهي[13]:

- معلومات توثيق المشاكل.
- تقييم الرأي العام.
- تقديم الحلول المحتملة.

بعد أن تتحصل المنظمات الدولية غير الحكومية على المعلومات، تتأكد منها وتوثقها ثم تعمل على نشرها في الاتجاه الذي تنشط من أجله أي بما يخدم رسالتها .فالمنظمات غير الحكومية الناشطة في مجال التنمية في الجنوب تعمل على التأثير في قناعات الأفراد في الدول المتقدمة حتى يضغطوا على حكوماتهم للمساعدة الفقراء في الدول المتخلفة، إذ كيف يعلم مواطنون في هولندا حجم الفقر والجوع في مناطق بعيدة في إفريقيا؟ فالمنظمات الدولية غير الحكومية تزود الرأي العام الهولندي والأمريكي و...بحجم المعاناة في مختلف دول العالم، والتي قد لا توضع محل اهتمام بالنسبة للجهات الرسمية في هذه الدول أو قد تجد صعوبات في التعاطي مع هذا النوع من المشاكل، التي باتت مشاكل دولية ولا تعني دولة يعينها.فصناع القرار والمسؤولون يبحثون دائما عن الحلول للمشاكل، لذلك تقدم المنظمات غير الحكومية المعلومات التي

يحتاجون إليها لحل المشاكل، فصناع القرار قد لا يجيدون الوقت الكافي لدراسة المشاكل بالتفصيل، كما أنّ الخبرة كبيرة لدى هذه المنظمات بسبب عملها في دول كثيرة وهذا ما يطرح بدائل كثيرة لصناع القرار[14].

تدرك المنظمات الدولية غير الحكومية أهمية الرأي العام في دعم نشاطاتها، ومختلف العمليات التي تقوم بها، لذلك نجدها تركز على الأدوات التي تساعدها في التواصل، والتأثير على الرأي العام من أهم هذه الأدوات نذكر وسائل الإعلام بمختلف أنواعها، التي تمثل حجر الأساس في استراتيجية المنظمات الدولية غير الحكومية، وعلاقتها بالرأي العام، فوسائل الإعلام تساعد المنظمات غير :الحكومية في أداء عملها عبر مختلف الأدوار التي تقوم بها، من أهم هذه الأدوار نذكر[15]:

- **قنوات للاتصال:**

مثل الصحف، المجالات، الإذاعة أو التلفزيون تستخدم لإيصال المعلومات لفئات واسعة من الجمهور.

- **نقل المعلومات:**

تساهم وسائل الإعلام في النقل المنتظم للمعلومات إلى عموم الجمهور، وإلى الحكومة، وإلى صناع القرار الدوليين (International decision makers) فهي تلعب دورا هاما وكبيرا في التسويق، وتشكيل النقاش العام.

- **تؤسس للتحالفات:**

أجهزة الإعلام تؤسس للتحالفات الأكثر أهمية بالنسبة لتجمع المنظمات الدولية غير الحكومية، وتنشئ العلاقات الجيدة مع الصحفيين، حيث يعتبر الدور الذي يقومون به مكملا للحملات الفعالة التي تقوم بها المنظمات غير الحكومية.

- **تقدم وجهات نظر مختلفة:**

تعمل وسائل الإعلام على التعريف بعمليات وأنشطة المنظمات غير الحكومية كما تقدم رأيها فيها عبر المقالات، والصور ...فيشكل ذلك نوع من الضغط السياسي على الحكومات، كما تنقل المعلومات والتي تندرج ضمن عمليات التعليم التي تركز عليها المنظمات غير الحكومية.

- **دعوة الحكومات:**

فهي تعمل على دعوة الحكومات إلى مساندة ودعم الحملات التي تقوم بها المنظمات غير الحكومية مثال ذلك: الحملة الإعلامية التي مارستها أجهزة الإعلام من أجل المصادقة على القانون الأساسي لروما، وتطبيقها على المستوى القانون الوطني، كما عملت على منع التجديد للقرار الأممي 1422المتعلق بمنح حصانة لجنود حفظ السلام.

إن أهم ما يمكن التركيز عليه من خلال هذه الأدوار، هو أن وسائل الإعلام لها تأثير كبير على النقاشات العامة وتوجهات الأفراد في مختلف المجالات .لكن حتى تتمكن هذه الأدوات الإعلامية من النجاح هي بحاجة إلى:

- تحديد الجمهور المتلقي (مواطنون /صناع السياسة).
- والمستوى (محلي / دولي /عالمي)
- وهل هذا الجمهور يساند القضية التي تدافع عنها المنظمة أو يعارضها.؟

فالرأي العام، يمثل جسرا قويا بين الحكومات والمنظمات غير الحكومية سواء على المستوى الوطني أو الدولي، فعلى الرغم من الأهمية المتزايدة للمنظمات غير الحكومية إلاّ أن بعض الحكومات لا تنظر إليها على أنها لاعب مساوي لها أو في إمكانه أن يحل محلها، ولذلك نجد مثلا أن المنظمات غير الحكومية قد تشارك في المؤتمرات الدولية لكن قد تمنع من المشاركة في المراحل الحاسمة للمؤتمر (مرحلة صياغة التوصيات والقرارات)، وتتوقف مشاركتها عند مرحلة المشاركة في وضع جدول أعمال المؤتمر117 .

المطلب الثالث

صياغة المواثيق والمعاهدات الدولية

قياس مدى نجاح المنظمات الدولية غير الحكومية في أداء عملها مرهون بحجم النشاط الذي تترجمه الإنجازات التي تحرزها هذه المنظمات، كما أنه مرهون بمدى التسهيلات التي تجدها هذه المنظمات غير الحكومية لاسيما، التسهيلات القانونية، التي تساعدها على أداء مهامها، خاصة إذا تعلق الأمر بالمنظمات الدولية غير الحكومية التي لا يشمل نشاطها دولة واحدة بل دول عديدة.

من هنا كان تركيز المنظمات الدولية غير الحكومية على المشاركة في صنع المعايير الدولية التي تخدم نشاطها، وهذه الآلية رافقت ظهور هذا النوع من المنظمات إلى اليوم، فإعداد الاتفاقيات والمعاهدات في أي مجال تنشط فيه المنظمات سواء كانت دولية حكومية أو دولية غير حكومية يساعد هذه المنظمات على مأسسة هذا النشاط من جهة ومتابعة مختلف ما يطرأ على هذا المجال من تحولات، وهذا ما نجده مثلا على مستوى الأمم المتحدة، حيث وضعت في مجال حمايتها لحقوق الإنسان برامج وأجهزة مختلفة لكنها لم تغفل المعاهدات والاتفاقيات التي تساعدها على رصد مختلف الانتهاكات التي تحصل لحقوق الإنسان ومن ثمة تعمل وفق لهذه الاتفاقيات على المتابعة القضائية والسياسية للمنتهكين لهذه الحقوق، ففي هذا الاتجاه هناك العشرات من الاتفاقيات التي أصدرتها الهيئة الأممية لحث الدول على المزيد من الاهتمام والدفاع عن حقوق الإنسان والحريات الأساسية لجميع الفئات الاجتماعية. (حقوق الطفل، حقوق المرأة، حقوق المعاقين،...).

هكذا أدركت الأمم المتحدة أهمية المعاهدات والاتفاقيات الدولية كآلية قانونية هامة في أي مجال وهو الإدراك ذاته الذي توصلت إليه المنظمات الدولية غير الحكومية، حيث قامت بالمشاركة القوية وأحيانا كانت المبادرة من أجل دعوة المجتمع الدولي إلى صياغة اتفاقيات تخدم المجال الذي تعمل فيه، سواء كان مجال التنمية، أو في مجال البيئة أو في مجال حقوق الإنسان . ففي هذا الأخير؛ تاريخ المنظمات الدولية غير الحكومية حافل بالإنجازات التي قدمتها على صعيد الترسانة القانونية الدولية الخاصة بحقوق الإنسان؛ إذ عملت على تقديم توليفة من القوانين الدولية التي تخدم مختلف الفئات، والتي تمس مختلف أجيال حقوق الإنسان.

ومع التحديات الجديدة التي فرضتها الأحداث الدولية لاسيما منذ نهاية الحرب العالمية الثانية كان لزاما على هذه المواثيق والمعاهدات أن تتغير وأن تتجدد، بل أن تستحدث صيغ جديدة من أجل مواجهة هذه التحديات بما يضمن تكفلا حقيقيا واحتراما جادا لحقوق الإنسان، وهذا ما دأبت عليه مختلف المنظمات الدولية غير الحكومية .وسنركز من خلال هذا المطلب على إنجازين هامين، في إمكانهما أن يوضحا لنا العمل الهام الذي قامت به المنظمات الدولية غير الحكومية على صعيد صياغة المواثيق والمعاهدات الدولية في إطار إدارتها لقضايا حقوق الإنسان والمشاركة في عملية رسم السياسات العامة الدولية الخاصة بحقوق الإنسان ويتعلق الأمر بإنشاء محكمة الجنايات الدولية على اعتبار الدور الكبير الذي لعبته المنظمات الدولية غير الحكومية من أجل إيجاد هذه المحكمة ثم نتناول إنجاز ا أخر يتمثل في اتفاقية أوتاوا التي تحظر استخدام الألغام المضادة للأفراد.

1- محكمة الجنايات الدولية:

نحو إرساء قواعد العدالة الجنائية الدولية

لعبت المنظمات الدولية غير الحكومية دورا هاما في تشكيل فروع القانون الدولي المختلفة :من إرساء قواعد القانون الدولي الإنساني إلى القانون الدولي لحقوق الإنسان.

وتنامى دور المنظمات الدولية غير الحكومية وتأثيراتها على تنقيح، وسد الثغرات القانونية الإجرائية، وعلى مستوى إثراء القواعد الموضوعية السائدة (16).

كما عملت المنظمات الدولية غير الحكومية على تكريس العديد من المبادئ القانونية الدولية*ومن أهم ما قدمته في هذا المجال هو تكريس مبدأ الاختصاص القضائي العالمي، وهذا في إطار إرسائها، إذ تجاوزت لقواعد العدالة الجنائية الدولية، وقد كان لهذا المبدأ دور كبير في الحد من الانتهاكات بهذا المبدأ العوائق التي كانت تعيق إتمام التحقيقات وتسليم المجرمين ومنها: مكان وقوع الانتهاكات وجنسية مرتكبيها وتمكنت المنظمات الدولية غير الحكومية من تكريس هذا المبدأ في المعاهدات الدولية مثل :اتفاقية مناهضة التعذيب الصادرة عن الأمم المتحدة عام 1984فمبدأ الاختصاص القضائي العالمي كان سببا في تقديم الكثير من المسؤولين إلى المحاكمة بتهم الإبادة الجماعية أو انتهاك لحقوق الإنسان(17)، ولذلك تحرص المنظمات الدولية غير الحكومية على توسيع هذا المبدأ ليشمل أكثر من بلد.

لقد قامت المنظمات الدولية غير الحكومية بالعديد من الإنجازات على صعيد المشاركة في صياغة القوانين والمواثيق الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان وقد استمرت في تبني هذا الأسلوب نظرا لتأثيراته الكبيرة على صعيد نجاح هذه المنظمات في تعزيز وترقية حقوق الإنسان إلا أن الإنجاز الأكبر والأهم في هذا المجال تمثل في إنشاء محكمة الجنايات الدولية (international criminal justice حيث كان تاريخ 17 جويلية 1998 تاريخا هاما في مجال حماية حقوق الإنسان وكذا على صعيد الإنجازات بالنسبة للمنظمات الدولية غير الحكومية، حيث مثّل تاريخ التوقيع على اتفاقية روما التي دخلت حيز التنفيذ في جويلية 2002، معلنة بذلك عن قيام محكمة الجنايات الدولية التي تضم18 قاضيا ويقع مقرها في لاهاي(18).

موضوع إنشاء محكمة جنائية دولية لكي تحاكم مرتكبي الجرائم الوحشية، كان حلما يراود البشرية منذ نهاية الحرب العالمية الأولى، وظلت هذه الفكرة تظهر بين الحين والآخر ويتداولها الأكاديميون، وكان يتم

تفعيلها أحيانا من خلال محاكم مؤقتة تنشأ لمواجهة حالة بعينها مثل محكمة يوغوسلافيا السابقة أو محكمة رواندا، إلى أن أصبح هذا الحلم حقيقة واقعة عندما انعقد في روما المؤتمر الدبلوماسي لإنشاء المحكمة الجنائية الدولية في الفترة بين 15 جوان 1998 وحتى 1 جويلية 1998، والذي أقر النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية .وقد تم اكتمال التصديقات اللازمة لدخول النظام حيز التنفيذ خلال فترة قصيرة لم تكن متوقعة.

المحكمة الجنائية الدولية من حيث المفهوم هيئة دولية دائمة لها سلطة ممارسة اختصاصها على الأشخاص الذين يرتكبون الجرائم ضد المجتمع الدولي، وتتمتع المحكمة الجنائية بالشخصية القانونية الدولية، ولها الأهلية القانونية لممارسة وظائفها في محاكمة ومعاقبة مرتكبي الجرائم الدولية؛ وهي من ثم تعد من حيث القانون الدولي جهازًا قضائياً دولياً مستقلاً وبحكم هذه الاستقلالية فهي متميزة ومستقلة عن الهياكل التابعة لمنظمة الأمم المتحدة[19] .

حسب البند الخامس لنظام اتفاقية روما، تنظر هذه المحكمة وتعنى بالجرائم الأكثر شناعة، والتي تمس المجموعة الدولية بكاملها (جرائم الإبادة الجماعية، الجرائم ضد الإنسانية، جرائم الحرب، وجرائم العدوان)[20]ومن أمثلة المنظمات الدولية غير الحكومية التي شاركت بشكل كبير في إيجاد هذه المحكمة نذكر : منظمة الصليب الأحمر الدولية، التي شاركت بنشاط في المفاوضات التي جرت في نيويورك وروما حول إنشاء المحكمة، وأدلت ببيانات أمام اللجنة التحضيرية والجمعية العامة للأمم المتحدة[21]. كذلك كان دور منظمة العفو الدولية هاما في إقامة هذه المحكمة، حيث ساهمت بقوة في إنشاء " المحكمة الجنائية الدولية". وفي إطار التعاون (التشبيك) الذي تحرص عليه المنظمات الدولية غير الحكومية تم تأسيس تحالف دولي من المنظمات الدولية غير الحكومية سمي بـ:التحالف الدولي من أجل إنشاء محكمة الجنايات الدولية، ويضم هذا التحالف، حوالي 1000 منظمة غير الحكومية من مختلف أنحاء العالم (إحصائيات2009)، وعملت من أجل التوعية بدور هذه المحكمة وزيادة صلاحياتها، وزيادة عدد الدول المصادقة على نظام روما الأساسي الذي يعد من أكثر الاتفاقيات الدولية أهمية وتميزا بسبب ما استحدثه من إجراءات.*

لكن بقدر ما يمثل التوصل إلى مثل هذا الاتفاق أمرا هاما، يبقى تجسيده في الواقع أكثر أهمية من ذلك، وهذا هو التحدي الأكبر بالنسبة للمنظمات الدولية غير الحكومية، ذلك أنها واجهت صعوبة في إقناع الدول بالتوقيع على اتفاقية روما .فهناك من الدول من لم توقع على هذا الاتفاق إلى اليوم، فهي ترى أنه لا يخدم مصالحها وهو سيجعلها في مواجهة مباشرة مع المجتمع الدولي في حال ما قامت بانتهاك ما لحقوق الإنسان**، ولذلك فنجاح المنظمات الدولية غير الحكومية في إرساء نظام للعدالة الدولية يبقى مرهونا بتجسيده عمليا وذلك عبر مصادقة كل الدول عليه.

إن المحكمة الجنائية الدولية إنما هي حصيلة جهود كثيرة من طرف الدول والمنظمات سيما المنظمات غير الحكومية، ولكنها لم تصل حتى الآن إلى تحقيق هدفها الأساسي في إرساء العدالة الجنائية الدولية.

وعلى الرغم من ذلك، فإننا نعتقد بأنها تشكل تطورا مهما ومحورا أساسيا يجب على جميع الدول أن تحافظ عليه وتسعى في تدعيمه.

2- اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد:

تنوع اهتمام المنظمات الدولية غير الحكومية في مجال حماية حقوق الإنسان، فبعد إنشاء محكمة الجنايات والتصدّي للالتباس الذي كان حاصلا فيما يتعلق بموضوع الجرائم ضد الإنسانية، انتقل الاهتمام لدى المنظمات الدولية غير الحكومية إلى مجال وتحد آخر لا يقل أهمية، يتعلق ب :الاستخدام غير الإنساني للأسلحة لاسيما الحديثة منها، والتي تشكل خطرا وتهديدا حقيقيا لحقوق الإنسان فالمنظمات الدولية غير الحكومية تنشط في مجال مناهضة التسلح، ولكن النشاط الأبرز لها كان في .حيث عملت هذه المنظمات على مجال نزع الألغام الأرضية المضادة للأفراد*.

- إعداد دراسات وبحوث حول عدد المدنيين المصابين في حوادث انفجار الألغام.
- تعبئة الرأي العام الدولي بالنتائج المدمرة لهذه الأسلحة.
- الضغط على الدول التي لا تزال تستخدم هذا النوع من الأسلحة.

بفضل هذه الجهود، وغيرها تمكن ائتلاف - ضم العديد من المنظمات الدولية غير الحكومية- من التوصل إلى اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد " اتفاقية أوتاوا " التي عقدت في عام 1997 وهي أكثر الاتفاقيات شهرة .ونتجت الاتفاقية، التي تفرض حظرًا كاملاً على الألغام المضادة للأفراد، عن طريق مفاوضات قادها تحالف قوي وغير عادي اشتركت فيه حكومات، والأمم المتحدة، ومنظمات دولية مثل اللجنة الدولية للصليب الأحمر، وما يزيد عن 400 1 منظمة غير حكومية من خلال شبكة معروفة باسم الحملة الدولية لحظر الألغام الأرضية(22). وهذا التحالف- الذي لم يسبق له مثيل في مجال التنسيق والتعاون بين المنظمات غير الحكومية- استخدم المناصرة لزيادة الوعي العام بأثر الألغام الأرضية المضادة للأفراد، على المدنيين، ولحشد الدعم العالمي من أجل فرض حظر كامل على استخدامها.

في ديسمبر1997، مِنحت للحملة الدولية لحظر الألغام الأرضية ولمنسقها، جودي ويليامز، جائزة نوبل للسلام .دخلت معاهدة حظر الألغام المضادة للأفراد حيز النفاذ في 1 مارس 1999 وفي مارس 2007، كان عدد البلدان التي صدقت على الاتفاقية أو انضمت إليها 153 بلدًا.*

لكن على الرغم من الجهود التي بذلتها هذه المنظمات والتي لا تزال تقوم بها، إلا أنّ عمل المنظمات غير الحكومية في هذا المجال واجه العديد من العراقيل من أجل عدم المصادقة على اتفاقية أوتاوا خاصة من طرف الدول المنتجة لهذه الأسلحة، والتي ترى بأنّ التصديق على هذه الاتفاقية التي تحظر بشكل شامل تطوير وإنتاج وتخزين ونقل واستخدام الألغام المضادة للأفراد، تضر بمصالحها الاقتصادية .وهذا ما يفسر حجم المعارضة التي تجدها المنظمات الدولية غير الحكومية على صعيد إقرار مثل هذه الاتفاقية.

ما يمكن قوله مما سبق أنّ عملية أو آلية صياغة المواثيق والمعاهدات الدولية في أي مجال تنشط فيه المنظمات الدولية غير الحكومية؛ تحتاج إلى ضمانات كافية وجادة من طرف مختلف الفاعلين من أجل تجسيدها عمليا وإضفاء نوع من الإلزامية عليها حتى تؤدي الفائدة المرجوة منها .فهذا هو العائق الأكبر أمام نشاط المنظمات الدولية غير الحكومية لاسيما على صعيد صنع المعايير والمشاركة في صياغة الاتفاقيات الدولية .ولتجسيد هذه الاتفاقيات على أرض الواقع تحتاج المنظمات الدولية غير الحكومية إلى التنسيق مع

الدول التي تعمل إما على نجاح عمل المنظمات غير الحكومية أو تقوض هذا العمل عبر التملص من مثل هذه الالتزامات.

خاتمة:

تبدو المنظمات غير الحكومية باعتبارها بناءً تنظيميًّا، مثل باقي المنظمات الحكومية، من حيث اعتمادها على مختلف الوظائف الإدارية المعروفة من تخطيط وتنظيم وتنبؤ وغيرها من الوظائف التي تعمل على مساعدة المنظمة غير الحكومية من أجل إدارة فعالة وقوية للقضايا التي تدافع عنها .إلاّ أنّ لهذه المنظمات أساليب إدارية أخرى ترتبط خصوصا بمجال نشاط المنظمات الدولية غير الحكومية والفئات المستفيدة من هذا النشاط، والمتمثلة خاصة في التدريب والتعلّم الموجهة بشكل خاص إلى الناشطين والمنخرطين في المنظمات غير الحكومية.فالمنظمات غير الحكومية تعنى هي الأخرى بالكادر البشري الذي يمثل الركيزة الأساسية التي تحرك أي تنظيم .فهذا الكادر يحتاج لأن يكون ضمن أولويات إدارة المنظمات غير الحكومية، وذلك عبر تلقينه مختلف المهارات والأسس التي تساعده في أدائه وترفع من مستواه بقدر ما تشتد التحديات والعراقيل التي يمر بها سيما وأن انضمامه إلى المنظمة جاء عبر التطوع بالتالي أدركت المنظمات الدولية غير الحكومية مبكرا أهمية الموارد البشرية والتي تعد المعيار الأول لنجاح أو فشل المنظمة.

لأن الأساليب مختلفة فقد اعتمدت المنظمات غير الحكومية على آليات مختلفة أيضا ولكل آلية من هذه الآليات هدف، وفئة تستهدفها .وقد عرجنا من خلال هذه الدراسة إلى أهم الآليات المعتمدة من طرف المنظمات غير الحكومية والمتمثلة في :التركيز على أهمية لجان تقصي الحقائق وقدرتها على مساعدة المنظمة في الوصول إلى الحقيقة والتمكن من المعلومة الصحيحة، وعلى الرغم من صعوبة هذه الآلية كما رأينا وتعدد مراحلها، إلا أنها تبقى من أبرز الآليات التي لا تستغني عنها أي منظمة غير حكومية سواء كانت في مجال حقوق الإنسان أو في مجال آخر إضافة إلى هذه الآلية أدركت المنظمات الدولية غير الحكومية دور الرأي العام الدولي وذلك في إطار المقاربة الإعلامية التي تعتبرها المنظمة ذات أهمية قصوى، فمصداقية وشرعية المنظمة تستقيها من دعم الرأي العام الدولي لها ولا يمكن لأي منظمة في أن تنجح دون الاعتماد عليه فهو الكفيل بالضغط على أي حكومة، وقد أسست المنظمات بذلك لما بات يعرف اليوم بالدبلوماسية الشعبية.

والآلية الأخرى التي ذكرناها كانت في إطار المقاربة القانونية والمتمثلة في صياغة الاتفاقات والمواثيق الدولية.فمشاركة المنظمات الدولية غير الحكومية في مختلف المفاوضات الدولية، أو المؤتمرات أتاحت فرصا لهذه المنظمات لإبراز كفاءتها في مختلف المستويات ومنها المستوى القانوني فخبراء المنظمة غير الحكومية يجتهدون من أجل ترجمة أهدافهم والاستفادة من دور الرأي العام في قضية من القضايا من أجل صياغتها في شكل قوانين حتى يتسنى تجسيدها على ارض الواقع وفي هذا الصدد أثبتت المنظمات الدولية غير الحكومية كفاءة كبيرة فاقت قدرة الدول والمنظمات الدولية على تجاهل أي اقتراح يتم طرحه من قبل هذه المنظمات . وبذلك تم التوصل إلى العديد من القوانين، وتحقيق العديد من الإنجازات في مجالات متعددة مثل إنشاء محكمة الجنايات الدولية، والتوصل لاتفاقية دولية بشأن الألغام المضادة للأفراد وغيرها من التوليفات القانونية التي زادت في أهمية ما تقوم به هذه الفواعل غير الدولاتية.

الهوامش:

(1) * مركز العدالة الانتقالية : يعمل هذا المركز على مساعدة البلدان التي تسعى إلى محاسبة المسؤولين عن الفظائع الجماعية أو انتهاكات حقوق الانسان.ويعمل في مجتمعات خرجت لتوها من مرحلة الحكم القمعي، أو الصراع المسلح. يقدم المركز معلومات مقارنة وتحليلات قانونية وسياسية ويقوم بالتوثيق وإجراء البحوث الاستراتيجية للمؤسسات المعنية بالعدل وتقصي الحقائق وللمنظمات غير الحكومية والحكومات كما يساعد على وضع الاستراتيجيات الخمس للعدالة الانتقالية والمتمثلة في : : مقاضاة المرتكبين للانتهاكات توثيق الانتهاكات من خلال الوسائل القضائية مثل لجان تقصي الحقائق. إصلاح المؤسسات التي تنتهك حقوق الانسان تقديم التعويضات للضحايا تعزيز المصالحة.

(1) - مركز العدالة الانتقالية، لجان تقصي الحقائق والمنظمات غير الحكومية: العلاقة الأساسية مبادئ فراتي التوجيهية للمنظمات غير الحكومية العاملة مع لجان نقصي لحقائق،(نيويورك: .م.ع.إ)، 2004،ص 04.

(2) مركز العدالة الانتقالية، المرجع نفسه، ص05

(3) مركز العدالة الانتقالية، مرجع سابق، ص 16.

(4) مركز العدالة الانتقالية، مرجع سابق، ص 17.

(5) مركز العدالة الانتقالية، مرجع سابق، ص، 18.

(6) * وتتمثل أهم المصادر التي تعتمد عليها لجنة تقصي الحقائق في 1: مراكز توثيق حقوق الإنسان وملفاتها 2 .. الجمعيات المعنية بالضحايا،بما في ذلك الملفات التي يجمعها الأفراد* 3. لجماعات والأفراد في المنفى، والملفات التي أعدوها 4 . أعمال لجان تقصي الحقائق السابقة 5 . مدونات جلسات المحاكم ووقائعها، وسجلاتها 6 . سجلات الأجهزة الاستخبارية 7سجلات الهيئات المهنية (القانونية والطبية، والإعلامية والأكاديمية).

(7) مركز العدالة الانتقالية، مرجع سابق، ص 23.

(8) يتم نشر تقرير لجنة تقصي الحقائق عبر العديد من الوسائل منها :العمل على إقامة الندوات الصحفية والورشات الإعلامية مع مختلف وسائل الإعلام المسموعة والمكتوبة لاسيما تلك التي تحظى بنسب متابعة كبيرة - ترجمة التقرير النهائي إلى اللغات المختلفة .- إعداد ملخصات قصيرة للنتائج والتوصيات الأساسية .

- إعداد طبعات مصورة، ومزودة بالرسوم الايضاحية للنتائج والإجراءات التي تم استخدامها ..- العمل على دمج عمل لجنة تقصي الحقائق في صلب المناهج الدراسية التي يتم التدريس بها على مستوى الدولة التي عملت بها لجنة تقصي الحقائق. - إعداد أفلام قصيرة وأفلام وثائقية توضيحية، وهذه الطريقة أثبتت فعالية وأصبحت من الأساليب الهامة للمنظمات غير الحكومية فهذه الأفلام وكذا الصور الفوتوغرافية في إمكاتها أن تعكس حجم الانتهاكات الممارسة ضد حقوق الإنسان في البلد الذي عملت فيه لجنة تقصي الحقائق وهذه الوسائل يمكنها أن تدعم نتائج اللجنة.

(9) مركز العدالة الانتقالية ،مرجع سابق، ص 22.

(10) مركز العدالة الانتقالية ،مرجع سابق، ص 23.

(12) Jem,Bendell ,Debating NGO accountability(New York:U-N,2006),p51.

(13) Julian lee,Kigali,Rwanda ,Camparing NGOinfluence in the EUandUS. (Generva, C.A.S.I.N,September 2006) ,p07.

(14) Abey, Hailu senbeta, Non Governmental Organizations and Development with Reference to University catholique de Louvain, Novembre 2003) ,p24.:the Benelux Countries, Louvain.

(15) the Coalition for the International Criminal Court,NGOMedia Outreach: Using the Media as an Advocacy Tool,September 2003,p1-11.

(16) عمر سعد الله، الاليات الدولية لحماية حقوق الانسان ومجلس حقوق الانسان التابع للأمم المتحدة، (القاهرة: دار النهضة العربية، الطبعة الاولى، 2010)، ص 145.

(17) المرجع نفسه، ص146.

* بسبب المعارضة الشديدة للولايات المتحدة الأمريكية لإنشاء هذه المحكمة.

(18) Hector Olasolo ,Reflections on the international criminal court's jurisdictional reach , criminal law forum .(springer DOI 10.1007/S10609-005 . 2006), P04.

[19] لؤي محمد حسين النايف، " العلاقة التكاملية بين المحكمة الجنائية الدولية والقضاء الوطني "، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، دمشق: العدد الثالث،201 ، ص 529.

[20] عمر سعد الله، مرجع سابق، ص 146.

[21] المرجع نفسه، ص 148.

* بدأت عملية استخدام الألغام الأرضية المضادة للأفراد تتبلور منذ أواخر الحرب العالمية الأولى. وتختلف هذه الألغام عن غيرها من الأسلحة، فهي لا تعرف بين المحاربين وغيرهم الأسلحة الأخرى تسعى مفعولها مع انتهاء النزاع، في حين يستمر مفعول الألغام الأرضية حتى بعد انتهاء النزاع وبالتالي كان الاهتمام بها واسعا من طرف المنظمات الدولية غير الحكومية بسبب الآثار السلبية الفادحة والطويلة المدى.

[22] إدارة شؤون الإعلام الأمم المتحدة، الامم المتحدة والالغام ،تم تصفح الموقع في22 سبتمبر2017 على الساعة 20: 20:
http://www.un.org/ar/peace/mine/treaties.shtml